العدد 3390 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 9 شوال 1440 - الموافق 12 يونيو 2019
Wednesday 12 June 2019 - No.3390 - 12 th Year

الرئيس اليمني يتهم المبعوث الأممي بالتماهي مع ميليشيا الحوثي

التحالف: «سافيز» تهدد أمن الملاحة بالبحر الأحمر

المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف العربي في اليمن العقيد التركي تركي المالكي

الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي والمبعوث الأممي مارتن غريفيث

- السعودية: إسقاط طائرتين مسيرتين أطلقهما الحوثيون
- مشروع بيان أممي للتنديد باستهداف الميليشيات للمملكة
- اليماني يستبق الإقالة ويقرّر البقاء في نيويورك

عواصم – «وكالات» : اتهم الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي الإثنين، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، مارتن غريفيث، بالتماهي مع ميليشيا الحوثي، في ما وصفه بالالتفاف على اتفاق ستوكهولم حول الحديدة غرب اليمن، حسبما نقلت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية.

جاء ذلك خلال لقاء هادي مساء الإثنين، في العاصمة السعودية الرياض، مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية روزماري ديكارلو.

وقال الرئيس هادي: «قدمنا كافة التسهيلات لمبعوثي الأمم المتحدة لإنجاح مهامهم خلال فترات عملهم وفي كل محطات السلام وآخرها دعمنا لمارتن غريفيث في إنجاح مهامه وتنفيذ اتفاق ستوكهولم للتصل بالحديدة رغم تعنت الميليشيات الانقلابية وصولا إلى عدم التزامها بتنفيذ بنود ذلك الاتفاق والالتفاف عليه بمسرحيات هزلية والتماهي معه من قبل المبعوث الأممي».

وأضاف الرئيس اليمني، «نؤكد مجدداً حرصنا الدائم نحو السلام لأن هذا خيارنا الذي قدمنا في سبيله ولأجله التضحيات الجسيمة لمصلحة شعبنا ومجتمعنا ولتحقيق السلام في المنطقة والعالم».

ومن جانبها، عبرت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية روزماري ديكارلو، عن التزام الأمم المتحدة والأمين العام انطونيو غوتيريس بتحقيق السلام في اليمن، وعن دعم المجتمع الدولي لليمن وقيادته الشرعية والتي تحظى بإجماع غير مسبوق في الأمم المتحدة.

وقالت: «نتطلع دوما نحو السلام ولجهودكم الحثيثة في هذا الصدد ونقدر المخاطر التي تحملتموها في سبيل ذلك، ونشجع على السلام وملتزمون بتحقيقه، وفق المرجعيات الثلاث المتمثلة في المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، والقرارات الأممية ذات الصلة، والالتزام بمتابعة تنفيذ اتفاق السويد والمفهوم القانوني وقرارات مجلس الأمن».

وأشارت إلى أن وجود فرق الأمم المتحدة في اليمن سيكون لتقديم المساعدات الممكنة، وليس لأي هدف آخر، مؤكدة أهمية الرقابة والتحقق في أي عمليات انتشار وعلى احترام مسارات السلطة القانونية وإزالة العوائق أمامها وفقاً لاتفاق استكهولم.

من ناحية أخرى أكد المتحدث الرسمي باسم قوات «تحالف دعم الشرعية في اليمن» العقيد الركن تركي المالكي، استمرار استهداف قدرات الميليشيات الحوثية، في اليمن، مشيراً إلى أن السفينة الإيرانية «سافيز» تهدد أمن الملاحة في البحر الأحمر.

وقال العقيد المالكي في مؤتمر صحفي الإثنين، إن «التحالف يدعم كافة الجهود لإنهاء الانقلاب، والتوصل إلى حل للأزمة اليمنية، موضحاً أن دول التحالف تبذل جهوداً كبيرة على صعيدي الإغاثة ودعم اقتصاد اليمن».

وأضاف المالكي أن النظام الإيراني يعمل على تقويض الاستقرار الإقليمي عبر الحوثيين.

وعرض المالكي في المؤتمر، مقطع فيديو يُسعف فيه التحالف أحد أفراد طاقم السفينة الإيرانية المشبوهة سافيز، رغم تهديدها أمن الملاحة في البحر الأحمر؛ ما أثر سلباً على الصيادين اليمنيين.

وأوضح العقيد المالكي أنه تم إطلاق عمليات إغاثة عاجلة للمتضررين من السيول في اليمن، بإرسال طائرات إغاثة من الرياض ضمن جسر جوي.

وأشار العقيد المالكي إلى أن عمليات الإغاثة الإنسانية شملت العديد من المحافظات اليمنية، مُفيداً بأن عدد أوامر تأمين تحركات المنظمات الإغاثية بلغ أكثر من 24 ألف تصريح.

وأكد العقيد المالكي، أنه تم تسجيل 5083 انتهاكاً حوثيًا لاتفاق استوكهولم ووقف إطلاق النار في الحديدة، مُشيراً إلى أن الحوثيين مستمرون في تهديد الملاحة بباب المندب والبحر الأحمر.

وتابع المتحدث باسم تحالف دعم الشرعية قائلاً إنه «تم نزع 72 ألف لغم زرعها الحوثيون في الداخل المدني».

من جانب آخر أعلن التحالف العربي، في ساعة متأخرة من ليل الإثنين، عن إسقاط طائرتين مسيرتين (بدون طيار) أطلقهما الحوثيون في اليمن باتجاه مدينة خميس مشيط في جنوب غربي السعودية.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) عن المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف، العقيد الركن تركي المالكي، أن «قوات الدفاع الجوي الملكي السعودي تمكنت مساء الإثنين، من اعتراض وإسقاط طائرتين بدون طيار (مسيّرة) أطلقتهما الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران باتجاه مدينة خميس مشيط».

وأوضح العقيد المالكي، أن «الأداة الإجرامية الإرهابية الحوثية تحاول استهداف المنشآت المدنية والأعيان المدنية في محاولات بائسة ومتكررة، دون تحقيق أي من أهدافهم وأعمالهم العدائية اللامسؤولة، حيث يتم كشف وإسقاط هذه الطائرات».

وتابع: «نؤكد حقنا المشروع باتخاذ وتنفيذ إجراءات الردع المناسبة للتعامل مع هذه الأعمال العدائية، وبما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية».

من جانب آخر قدمت بريطانيا مشروع بيان إلى مجلس الأمن الدولي، يندد بهجمات الحوثيين المدعومون من إيران ضد منشآت نفطية في السعودية.

وأكدت بريطانيا في البيان أن «مثل هذه الهجمات تمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي للمملكة، فضلاً عن التهديد الأوسع للأمن الإقليمي».

ويشجع مشروع البيان على الحل السياسي للأزمة اليمنية، وعلى الدعم التام للمبعوث الأممي مارتن غريفيث، وفق ما أوردت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، اليوم الثلاثاء.

وقالت مصادر دبلوماسية للصحيفة، إن الكويت طلبت إدخال تعديلات رئيسية على فقرات عدة في المشروع، ودعت إلى استبدال ما ورد في الفقرة الثانية عن «تقدم مبدئي في تنفيذ إعادة انتشار القوات في الحديدة» بفقرة أكثر واقعية و«تشجع الأطراف على تنفيذ الخطوة الأولى من المرحلة الأولى لإعادة الانتشار، طبقاً لمفهوم العمليات المتفق عليه في شأن التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة».

وكان تحالف دعم الشرعية في اليمن، طالب أمس الإثنين، الأمم المتحدة، بتفسيرات بعد تسليمها الميليشيات الحوثية سيارات دفع رباعي جديدة «لنزع الألغام»، واستغرب وصف المنظمة الدولية للميليشيات الانقلابية بـ«الشركاء».

وتساءل المتحدث باسم القوات المشتركة للتحالف تركي المالكي «كيف أصبحت ميليشيات انقلابية شريكة للأمم المتحدة التي تعد مظلة للاستقرار والأمن الدولي؟!».

من جهة أخرى شنت قوات الجيش الوطني اليمني في مديرية رازح غرب محافظة صعدة شمال اليمن، عملية نوعية ضد تحصينات ميليشيا الحوثي الانقلابية.

وقال قائد اللواء السادس العميد صالح المجيدي في تصريح نقلته وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» : إن كتيبة التدخل السريع شنت عملية نوعية وخاطفة داهمت تحصينات لميليشيا الحوثي في مديرية رازح، مما أسفر عن قتل وجرح العشرات وتكبيد الميليشيا خسائر في الأرواح والعتاد وفرار من تبقى منها.

وأضاف أن الجيش الوطني يواصل عملياته العسكرية مسنوداً بمقاتلات ومدفعية قوات تحالف دعم الشرعية لاستعادة محافظة صعدة من أيدي ميليشيا الانقلاب.

من ناحية أخرى قال موقع «المشهد» اليمني الإثنين، إن وزير الخارجية اليمني المستقيل خالد اليماني قرر «اللجوء» إلى نيويورك.

وأكد وزير الخارجية اليمني خالد اليماني الأنباء المتواردة عن استقالته، معتذراً عن الإدلاء باي تفاصيل حول أسبابها.

وقالت صحيفة «العرب» اللندنية أمس الثلاثاء، إن أوساطاً سياسية يمنية عزت استقالة اليماني إلى تسريبات عن اعتزام الرئيس عبدربه منصور هادي، إقالته بسبب الفشل في إدارة التفاوض مع الحوثيين.

وعزت الأوساط نفسها أن اليماني فضل المبادرة بالاستقالة، قبل إقالته.

ولم تستبعد مصادر يمنية تعيين سفير اليمن في واشنطن أحمد عوض بن مبارك، الذي أكدت المصادر اعتذاره في مرات سابقة عن المنصب بديلاً لليماني، الذي كان يشغل مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة، قبل تعيينه وزيراً للخارجية في مايو (أيار) 2018.

واستبعدت المصادر، أن يتم تعيين نائب وزير الخارجية الحالي جمال الحضرمي وزيراً للخارجية، مع احتمال توليه مؤقتاً ملف الخارجية إلى حين التوافق على تعيين وزير جديد، بالنظر إلى قلة الخبرة السياسية للحضرمي الذي ينتمي أكثر إلى العمل الإداري.

واعتبر السياسي اليمني فهد طالب الشرفي، استقالة اليماني نتيجة ضغوط شعبية على خلفية اتفاق ستوكهولم الذي تسبب في «إحراج كبير للشرعية وكشف عن سوء إدارة ملف الخارجية منذ تعيين اليماني وضعف الأداء السياسي الذي اتسم بارتكاب الأخطاء القادحة».

ومن الأخطاء التي أشار إليها الشرفي «الثقة الساذجة في رغبة الحوثيين في السلام والثقة المفرطة في البعثة الأممية المعروف عنها التعامل الناعم مع الحوثيين»، فضلاً عن الاستياء الشعبي الذي خلفه إيقاف معركة تحرير الحديدة.

وتوقع الشرفي أن تساهم استقالة اليماني في إعادة تقييم العلاقة بين الحكومة الشرعية والأمم المتحدة وهيئاتها العاملة في اليمن على أسس واضحة.

الرئيس اللبناني يبحث مع مسؤول أممي ترسيم الحدود مع إسرائيل

يعقوبيان لباسيل : اعتذر أو استقل

الرئيس اللبناني ميشال عون والمنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش

النائبة اللبنانية بولا يعقوبيان

بيروت – «وكالات» : بحث الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الثلاثاء، مع المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش، ترسيم الحدود البرية والبحرية الجنوبية، في ضوء مبادرة مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى السفير ديفيد ساترفيلد.

وقال بيان للرئاسة اللبنانية، إن الرئيس عون استقبل أمس كوبيتش، وتطرق البحث إلى التعاون بين لبنان والأمم المتحدة، وملف النازحين السوريين في لبنان، وتطورات مسألة ترسيم الحدود البرية والبحرية الجنوبية، في ضوء المبادرة التي يتولاها السفير ديفيد ساترفيلد».

يذكر أن ساترفيلد زار بيروت الأسبوع الماضي، والتقى كبار المسؤولين اللبنانيين.

ويتابع ساترفيلد جولاته بين لبنان وإسرائيل، في مبادرة لترسيم الحدود البرية والبحرية الجنوبية.

ويواجه لبنان نزاعاً على ترسيم منطقته الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل، التي تبلغ حوالي 860 كيلومتر مربع.

وتظهر أعمال المسح أن لدى لبنان حوالي 30 تريليون قدم مكعب من الغاز و660 مليون برميل من النفط، ويطالب لبنان الأمم المتحدة بالسعي لترسيم منطقة الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة المتنازع عليها مع إسرائيل.

من ناحية أخرى دعت البرلمانية اللبنانية بولا يعقوبيان، أمس الثلاثاء، وزير الخارجية جبران باسيل، للاعتذار للبنانيين بعد تصريحاته عن ملف العمالة الأجنبية في البلاد، مشددة على أن «الاعتذار فضيلة».

وقالت يعقوبيان في رسالة إلى باسيل، عبر تغريدة على تويتر: «ارتكب خطيئة الاعتذار ولو لمرة واحدة، لا يمكنك أن تكون مسؤولا وتقول كل شيء برأيك شعبوية رخيصة، فالمسؤول الرفيع يرفع من شأن تفكير ناسه ويساعدهم على السيطرة على غضبهم»، حسب صحيفة الجمهورية اللبنانية.

وأضافت «لكن حضرتك ضاربت على الكل، والمؤسف أنك شاعر بالعبقرية بدلا من أن تشعر بالخجل الذي تسببه لنا كلبنانيين مقيمين ومغتربين»، مشيرة إلى أن «اللبناني الذي هاجر هرب منكم، ومن أمثالكم. وها أنتم تلحقون به إلى بلاد الاغتراب «المخربوله بيته»، اعتذر، أو استقل».

العراق : العثور على مقبرة تضم رفات نساء أعدمهن «داعش» في الموصل

عناصر أمن عراقيون في مقبرة جماعية بالموصل

بغداد – «وكالات» : أفاد مصدر أمني عراقي بمحافظة نينوى، أمس الثلاثاء، بالعثور على رفات 19 شخصا غالبيتهم من النساء، في إحدى قرى الموصل، شمال بغداد.

وقال النقيب أحمد العبيدي من شرطة المحافظة، إن «القوات الأمنية عثرت أمس في قرية احليلة غرب الموصل على رفات 19 شخصا بينهم 14 امرأة أغلبهن موظفات كان تنظيم داعش أعدمهن إبان سيطرته على مدينة الموصل».

وأضاف العبيدي أن «الرفات سلمت للطب العدلي الشرعي بالموصل».

من ناحية أخرى نفى القضاء العراقي أمس الثلاثاء، وجود صفقة بين الحكومتين العراقية والفرنسية لخفض عقوبة الإعدام ضد المحكومين أخيرا من حاملي الجنسية الفرنسية، المدانين بالانتماء إلى تنظيم داعش.

وقال المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار البيرقدار، في بيان صحافي: «لا توجد صفقة بين الحكومة العراقية والحكومة الفرنسية لتخفيض عقوبة الإعدام ضد المحكومين أخيرا من حاملي الجنسية الفرنسية».

وأضاف، أن «العقوبات التي تفرضها المحاكم العراقية تخضع لتدقيق محكمة التمييز فقط، وهي صاحبة الصلاحية بموجب القانون في الموافقة على العقوبة أو تغييرها إلى عقوبة أخرى حسب ظروف كل جريمة وليس بصفقات بين الحكومات».